

الإعلام البديل والتغيير السياسي في العالم العربي

ورقة مقدمة لمنتدى الدوحة العاشر للديمقراطية

الدوحة 30 مايو - 2 يونيو 2010

عاطف السعداوي

مدير تحرير مجلة الديمقراطية بالأهرام

asaadawy@yahoo.com

في 13 مارس الماضي أحفل العالم جميرا بالذكرى العشرين لميلاد الشبكة العنكبوتية، هذه الشبكة التي حولت العالم المترامي الأطراف إلى قرية صغيرة قد يجوب أي متصل للإنترنت أرجائها والتنقل بين قاراتها في دقائق معدودة، لم تترك الإنترت مجتمعا إلا وأثرت فيه، ولم تترك مجالا إلا وفعلت فيه كذلك... من السياسة إلى الاقتصاد إلى الثقافة إلى العلاقات الاجتماعية إلى أنماط العيش والعمل والتعليم.. الخ

وفي عالمنا العربي تجلت في الآونة الأخيرة قوة الجانبية المتزايدة التي تحظى بها الإنترت في هذه البقعة من العالم، وتجلى ذلك في مظهرتين... أولهما كمي والأخر كيفي

يتعلق المظهر الكمي بالتزايد المطرد في أعداد المستخدمين للإنترنت الذي أصبح يقارب اليوم 18 % من مجموع سكان العالم العربي، ليقترب بقوة من عتبة 60 مليون مستخدم، أكثرهم في مصر (11.4 مليون مستخدم، المرتبة 27 على العالم) وتليها المغرب (10.3 مليون مستخدم، المرتبة 31 على العالم) تليهما المملكة العربية السعودية (7.7 مليون مستخدم، المرتبة 33 على العالم)، تليهم السودان (27 مليون مستخدم، المرتبة 48 على العالم) ثم الجزائر (4.1 مليون مستخدم، المرتبة 51 على العالم)، بينما تأتي الإمارات الأولى عربيا في معدل انتشار الإنترت مقارنة بعدد سكانها (60 % من عدد السكان)،

و هذه الأرقام وإن كانت تظهر تفاوتاً واضحاً في نسبة انتشار الإنترن트 من بلد عربي إلى آخر، إلا أنها تؤكد التجذر التدريجي للإنترنط كظاهرة تواصلية جديدة في العالم العربي

أما المظاهر الكيفي فيتعلق بالدور المتعاظم الذي باتت تلعبه الإنترنط في مختلف أوجه الحياة اليومية للشعوب العربية، لا سيما في المجال السياسي، ولعل أهم ما يبهر المستخدمين العرب هنا هو الشعور بفضاء الحرية الواسع والإمكانيات اللامتناهية التي يوحى بها هذا "الوسط الجديد"، بوصفه فضاء تعاون فيه صياغة جغرافياً الزمان والمكان، فضاء يمكن المستخدمين من الكشف عن هوياتهم أو إخفائها، أو الانتقال من قارة إلى أخرى في بضعة أيام من الثانية. لكن الأهم من هذا وذلك هو توظيف الشباب ومنظمات المجتمع المدني والناشطون الحقيقيون للإنترنط كفضاء للجدل السياسي بعيداً عن الآليات التقليدية للرقابة الحكومية وبعيداً عن السيطرة الحكومية على المحتوى الإخباري عبر وسائل الإعلام الحكومية، وهنا أصبحت مفردات مثل المدونات Blogs و الفيس بوك Face Book و اليوتيوب YouTube و توير Twitter من الألفاظ الشائعة في مجال العمل السياسي في العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة، ومن ثم هناك من يرى أن شبكة الإنترنط أضعف من بيروقراطية الدولة لصالح القوى السياسية المعارضة والحركات الاحتجاجية وقوى المجتمع المدني من خلال قصائهما على الإحتكار الحكومي للمعلومات، وتوفيرها لوسائل نضال جديدة لا يمكن التحكم فيها ضد الحكومات القمعية، ونشير هنا إلى مثل للدور المتعاظم الذي أصبحت تلعبه مواقع مثل فيسبوك أو المدونات على الساحة السياسية المصرية، هذا المثال نجده في حركة سياسية معارضة تدعى "6 أبريل"، بدأت قصة هذه الحركة مع فتاة مصرية ذات 28 عاماً تدعى "إسراء عبد الفتاح" أنشئت مجموعة على فيسبوك ودعت فيها إلى إضراب وعصيان مدني شامل في كل أرجاء مصر يوم 6 أبريل 2008، احتجاجاً على الغلاء والفساد المستشرين في مصر وتضامناً مع إضراب لعمال شركة غزل المحلة في ذلك اليوم. دعوة إسراء لاقت نجاحاً منقطع النظير، واستقطبت ما يزيد على 75 ألفاً شاركوا في مجموعتها، وسرعان ما تطاير خبر هذه المجموعة بين المدونات والمواقع والمنتديات والبريد الإلكتروني، وتضمنت القائمة التي وجهت إلى الناس عن طريق البريد الإلكتروني، مجموعة من المطالب، منها زيادة المرتبات وتحسين خدمات المواصلات العامة والمستشفيات وتوفير الدواء ومحاربة رفع الأسعار والمحسوبيّة ومحاربة الفساد والرشاوي. وجاء في الدعوة للإضراب والتي كتبت باللهجة المصرية "خليك قاعد في البيت أو شاركنا في الميادين العامة"، "أوعي تنزل لكن شاركنا"، "ماتروحشي الشغل ماتروحشي الجامعة ماتروحشي المدرسة مانفتحشى المحل"، "عازيزين مرتبات تعيشنا، عازيزين نشتغل، عازيزين تعليم لأولادنا، عازيزين مواصلات أدمية، عازيزين مستشفيات تعالجنا، عازيزين دواء لأطفالنا، عازيزين قضاء منصف، عازيزين أمن وأمان، عازيزين حرية

وكراة، "مش عايزين رفع أسعار، مش عايزين محسوبية، مش عايزين ظباط بطجية، مش عايزين تعذيب في الأقسام، مش عايزين أتاوات، مش عايزين فساد، مش عايزين رشاوي، مش عايزين اعتقالات، مش عايزين تلفيق قضايا"، "قول لأصحابك وأهلك مايروحوش الشغل همه كمان وخليلهم يدخلوا الإضراب يوم 6 أبريل". ونجح الإضراب إلى حد ما وتحول من دعوة إضراب عمال لعمال شركة المحلة إلى إضراب عام في مصر كلها رغم أن صاحبته لم تر نور يوم الإضراب الذي دعت إليه، إذ ألقى القبض عليها يوم السادس من أبريل ذاته، ووجهت لها تهمة التحرير على الشغب، ومنذ ذلك الوقت أصبح ينظر لفيسبوك على أنه أحد أهم الفاعلين السياسيين على الساحة السياسية المصرية.

ولكن مع الاعتراف بأن الانترنت وموقع مثل فيسبوك وفدت بيئه مناسبة للحركات الاحتجاجية، ونجحت في تحريك المجال السياسي وفرضت بعض التحديات على الأنظمة الاستبدادية القائمة في العديد من الدول العربية التي شعرت بأن هناك تهديدًا جديداً من شأنه أن يقوض احتكارها للمعلومات وتعنّتها الجماهير ورقابتها للمحتوى الإعلامي المتداول، لكن يظل السؤال: هل نجحت الانترنت في دفع عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي؟ هل يمكن أن نعمل عليها في إحداث تغيرات جوهرية في بنية النظم السياسية العربية ودفعها لتبني قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لا سيما مصر؟

ربما أختلف مع كثرين وأجيب على السؤال المتقدم بالنفي، وأقول إن الانترنت ليست العصا السحرية التي من شأنها تغيير الواقع السياسي العربي الذي ظل عصياً عن أي تغيير ومقاوماً شرساً لكل موجات المد الديمقراطي، بل وأزيد على ذلك بالقول إن الانترنت قد يكون له تأثير سلبي على عملية التحول الديمقراطي في سياقها العربي، على الأقل في المدى القصير، ولهذا الوضع أسبابه التي سنأتي على ذكرها

فالإنترنت لم تحقق أي زيادة في هامش الحريات سياسية المتاحة في هذه البقعة من العالم، لأن الحريات السياسية تتحقق إما بمتلازمات صناع القرار أو بنضال الشعوب وحركة الشارع، وكل الأمرين لم يتحقق في معظم دول المنطقة العربية، فلا الحكام مستعدون للتنازل ولا الشعوب باتت قادرة على النضال، وانتهت قدرتها النضالية مع خروج آخر جدي محتل من أراضيها قبل عدة عقود، كما افتقد الشارع دور القائد والمحرك بعد أن ضعفت وشرذمت الأحزاب السياسية وتخلت عن دورها في قيادة الحركة السياسية

وتفرّغت لحل مشكلاتها الداخلية والتصارع على موقع السلطة والنفوذ فيها، ومن ثم فإنّه من غير المنطقي التفكير في أن النشاط الإلكتروني يمكن أن يغير من الأمر على أرض الواقع دون وجود معارضة حقيقة قادرة تحدي الدولة وتبعة الشارع وقادته وتوجيهه نحو أهداف واضحة ومحددة، بل العكس يمكن أن يكون صحيحاً، فالشباب المحتاج الغاضب قد يجد في هذا العالم الافتراضي ملذاً أمناً وسهلاً للتعبير عن أفكاره ومعتقداته وإخراج شحنات الغضب التي بداخله، وقد يغطي هذا عن الانضمام للأحزاب أو اللجوء للشارع للتعبير عن غضبه، وبالتالي يبدأ النضال وينتهي إلكترونياً دون أن تتاح له فرصة التحول إلى عمل فاعل على أرض الواقع، وسيكون الحكام المستبدون هنا هم الأسعد حالاً بهذا النشاط الإلكتروني حتى لو كان معارضًا، لأنّه حق لهم هدفاً مزدوجاً: فهو من ناحية أعطى مساحة للغاضبين للتفصّل عن غضبهم والهيلولة دون انفجار هذا الغضب ووصوله لمرحلة لا يمكن السيطرة عليها وقد لا تحمد عقباها، ومن ناحية أخرى وفر على هذه النظم ما كانت تواجهه من إخراج على الصعيد الدولي عندما كانت تcum قواطها مظاهره أو تفضي إضراباً أو تنهي اعتصاماً، فإغلاق مدونة أسهل عليها بكثير من فض مظاهره قد يروح ضحيتها العشرات، واعتقال مدون أو ناشط إنترنت لأيام أفضل بكثير من اعتقال مئات المتظاهرين، وسن قوانين لرقابة الإنترت قد لا تلقي استهجاناً دولياً كالذي تلقيه فض المظاهرات والاعتصامات بالقوة، وبالتالي أعطى النشاط السياسي عبر الإنترت لقوات الأمن وأجهزة الدولة القمعية فرصة لالتقاط الأنفاس.

ولعل خير دليل على ذلك هو ما تشهده مصر حالياً من جدل سياسي حول شخصية المرشح القادم لرئيس الجمهورية، هذا الجدل الذي أثاره ظهور محمد البرادعي على الساحة السياسية المصرية كمرشح محتمل لرئاسة الجمهورية، فالتأييد السريع للبرادعي على موقع فيسبوك منذ عودته إلى مصر في فبراير الماضي يعكس حالة كبيرة من الإحباط عند عدد يعتد به من المصريين، لكن هذا التأييد الذي حظى به البرادعي ظل حكراً فقط على الواقع الافتراضي عبر المجموعة التي تحمل اسمه على الفيسبوك، لكنه لم يتحول إلى حركة شارع حقيقة تفرض البرادعي كمرشح لها في الانتخابات القادمة، ففي الوقت الذي تجاوز عدد أعضاء مجموعة مؤيديه على الفيسبوك حاجز 200 ألف عضو، فإن الشارع يخلو حتى الآن من أي حركة جادة تطالب به مرشحاً لرئاسة الجمهورية، ولو دعى 200 ألف مؤيد له في الفيسبوك إلى مظاهرة تأييد له في الشارع، فأغلب الظن أن عدد من سيشارك فيها سيقل كثيراً عن عشر عدد مؤيديه

عبر الفيسبوك، لأن ليس كل من يناضل الكترونيا لديه الاستعداد لنضال الشارع باهظ الثمن، ومن ثم يمكن أن يتحول النشاط السياسي عبر الإنترت في الحالة المصرية إلى غاية في حد ذاته وليس مجرد وسيلة للتغيير، وهذا الوضع قد يؤدي إلى حالة "كسل سياسي مزمن" سيكون أول المستفيدن منها نخبة الحكم الحالية، وسيكون أول ضحاياها أمل التغيير التي ستدّهـب أدراج الرياح.

حتى لو افترضنا أن جميع مستخدمي الإنترت المصريين تحولوا إلى نشطاء سياسيين فإن هذا لن يغير من الأمر في شيء، لأن نسبة مستخدمي الإنترت في مصر لا تتجاوز 13% من عدد السكان، وهي نسبة لا تستطيع أن تغير مجرى الأمور حتى لو اجتمعت جميعها على قلب رجل واحد، لأنه سيبقى هناك أكثر من 85% من الشعب المصري لم يسمع كلمة "تويتر" أو "يوتيوب" أو "فيسبوك"، في ظل معلومة تقول إن ما يقرب من 40% من الشعب المصري لا يجيد القراءة أو الكتابة أصلاً.

ومن ثم فإن الإنترت لا يمكن أن يلعب أي دور يذكر في إحداث التغيير السياسي إذا غابت القوى السياسية الفاعلة التي يمكن أن تستغلـهـ في حشد وتعبئة الجماهير حول قضـايا التغيـير.

وهذا لا بد من مقارنة التجربة المصرية في استخدام الإنترت كأداة التغيير السياسي مع التجربة الإيرانية، باعتبارـهماـ المثالـينـ الـبارـزـينـ فيـ المنـطـقـةـ لـكـيفـيـةـ توـظـيفـ الإنـتـرـنـتـ فـيـ الجـدـلـ السـيـاسـيـ الدـاخـليـ،ـ فـيـ إـيـرانـ

كان موقع تويتر Twitter هو النجم الأول في في أحداث إيران إبان انتخابات الرئاسة الأخيرة في يونيو 2009، كما لعبت موقع أخرى مثل يوتيوب وفيسبوك وفليكر دوراً بارزاً في إنتفاضة الشوراع في طهران التي أعقبت تلك الانتخابات، فموقع فليكر استخدمه الشباب الإيراني لتحميل صور الاعتداءات التي شنها الحرس الثوري وميليشيات الباسيج ضد أنصار المرشح مير حسين موسوي، كما نشروا صوراً للمظاهرات المؤيدة لموسوي التي تظاهر مئات الآلاف من الإيرانيين المطالبين بإعادة فرز الأصوات، وتفرد يوتيوب بنقل مشهد اللحظات الأخيرة في حياة الشابة الإيرانية ندى أغا سلطان، بعد إصابتها بطلق ناري في القلب، بنيران أحد عناصر الباسيج، علاوة على الصور الحصرية للتظاهرات العارمة في شوارع طهران وجنوب إيران، رغم الحظر القاسي على وسائل الإعلام الذي مارسته السلطات الإيرانية، ومن ثم يمكن القول أن ما أطلق عليه "ثورة تويتر" في إيران قد لعبـهـ دورـاـ مـهـماـ فيـ التـحـولـاتـ التـيـ

يشهدنا المجتمع الإيراني منذ عام تقريباً، أي أن استخدام الإنترنت كلاعب سياسي في الساحة السياسية الإيرانية كان عامل إيجابياً في النهاية، وذلك على العكس من الحالة المصرية، ولعل السبب الرئيس الكامن وراء الاختلاف بين الحالتين هو أنه في الحالة الإيرانية كان الإنترنت كاشفاً عن قوة المعارضة الإيرانية، وكان مجرد وسيلة لحشد قوى هذه المعارضة وإيصال صوتها ورسالتها إلى العالم الخارجي، أما في الحالة المصرية فقد كان الإنترنت كاشفاً لضعف وتشذم قوى المعارضة السياسية بكافة أطيافها وعدم قدرتها على تحريك الجماهير وحشدها، وهو ما أدى لعزوف الجماهير عنها أو عزوفها هي عن الجماهير، لا سيما تلك الفئة الراغبة في التعبير عن غضبها وسخطها من أوضاعها السياسية والمعيشية، وبالتالي استعاضت هذه الفئة بـالإنترنت كساحة بديلة لممارسة السياسية بدلاً من الملعب الأساسي المتمثل في الشارع الذي خلا منه القائد، وبالتالي أصبح الإنترنت بديلاً مجانيًا للأحزاب وحركات الاحتجاج ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وغيرها من منظمات العمل السياسي.

ومن هنا أكاد أن أجزم بأن حركة سياسية مثل حركة البرادعي ستسقط كما سقطت حركة شباب 6 أبريل، فالأخير نجحت عندما كانت نشاطاً إلكترونياً ولكنها فشلت عندما أرادت أن تستغل هذا النجاح في العالم الافتراضي للتحول لقوى سياسية على أرض الواقع، فانشققت على نفسها وتراجعت مؤيديها وتبادل مؤسسوها الشتائم والاتهامات وأصابها من أمراض أحزاب المعارضة المصرية، كذلك سيكون مآل حركة البرادعي لو اقتصر نضالها على هذا العالم الافتراضي وفشلت في التحول إلى قوى سياسية حقيقة على أرض الواقع، ولعل بوادر ذلك قد بدأت بالفعل.

خلاصة القول .. إن التبشير بدور شبكة الإنترنت وغيرها من عناصر الثورة الرقمية كآداة سحرية لحل المشكلات العربية المستعصية وعلى رأسها إشكالية التغيير السياسي، هو تبسيط شديد لواقع معقد وهروب إلى الأمام من استحقاقات نضالية جدية، فالتحفيز الحقيقي يأتي من حركة المجتمع ونضال الشارع بكل قواه وأحزابه، أما لو ظل النضال افتراضياً فإننا أيضاً قد نجني "تغيير افتراضياً" لا يجد له محل من الإعراب على أرض الواقع